

## تونس تقرر إجراءات جديدة للتصدي لفايروس كورونا

تونس - أقرت الحكومة التونسية الثلاثاء، حزمة إجراءات وقائية جديدة بعد أن ظهرت بوادر موجة ثانية من فايروس كورونا المستجد أفرزت مطالبات واسعة بإغلاق الحدود وهو ما يضعف الاقتصاد المازوم أصلا.

وخلال جلسة عمل وزارية انعقدت الثلاثاء، قامت حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها إلياس الفخفاخ بتغيير تصنيف دول فرنسا وبلجيكا وأيسلندا من اللون الأخضر إلى اللون البرتقالي مما يجعل القادمين منها خاضعين لشروطي الدخول إلى تونس بتحليل مخبري قبل 72 ساعة من تاريخ السفر على ألا يتجاوز 120 ساعة عند الوصول إلى تونس مع ضرورة الالتزام بالحجر الذاتي.

كما قالت الحكومة في بلاغ لها إنها أقرت إجبارية حمل الكمادات في المطارات، ومحطة الأرتال بتونس العاصمة، وميناء حلق الوادي، والمستشفيات والمصحات الخاصة والفضاءات التجارية الكبرى.

وتأتي هذه الإجراءات الحكومية في وقت تعالت فيه النداءات بضرورة إغلاق الحدود بعد تسجيل أعداد كبيرة من الإصابات المحلية والوافدة على حد سواء، لكن الحكومة تنوي المضي قدما في فتح الحدود.

وسجلت تونس الاثنين 17 حالة إصابة محلية بالفايروس و3 حالات وافة.

وأوضحت وزارة الصحة في بيان لها مساء الاثنين أن إجمالي الإصابات ارتفع إلى 1717، منها 51 حالة وفاة، و1265 حالة تعاف.

وبهذه الإجراءات تسعى تونس إلى تفادي العودة إلى الحجر الصحي الإجباري الذي قد يعمق الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد بسبب اندعاص الاستقرار السياسي.

وفي مواجهة الدعوات إلى غلق المجال الجوي والبحري للبلاد خشية تفشي الوباء، تحاول السلطات طمأنة مواطنيها وتوعيتهم بحساسية الطرف في خضم منافسة دولية حادة في المجال السياحي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الوطني.

وتكشف وزير السياحة التونسي محمد علي التومي الجمعة، عن قدوم قرابة 70 ألف سائح إلى تونس منذ إعادة فتح الحدود في يونيو الماضي، دون تسجيل إصابات بفايروس كورونا في صفوفهم.

## اتهامات لجهات نافذة بعرقلة إصلاح الإدارات العمومية في المغرب

### وزير الاقتصاد المغربي: سنستمر في الإصلاح رغم جيوب مقاومته



محمد بنشعوب وجها لوجه في مكافحة الفساد

الكفاءة، وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين.

ورغم العقبات التي قد تواجه أي رغبة في الإصلاح شدد أستاذ القانون العام، بجامعة مراكش محمد الغالي على أهمية تحديث الإدارة العمومية المغربية، معتبرا في نفس الوقت أنه لا يمكن تصور الحدائة باعتبارها نظام قيم يعكس الحرية والابتكار والانفتاح والعدالة والإنصاف، في ظل استمرار مظاهر الظلم والقمع والحرمان والإقصاء والتهميش.

ولم تقت وزير طمأنة الموارد البشرية بالمؤسسات المعنية، حيث أكد أنه ستتم إعادة الانتشار وفقا للقانون مع احترام الحقوق مشددا على أن ذلك سيتم بسلاسة ووفق القانون، مشيرا إلى أنه لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا الإصلاح سيتم اتخاذ ما يلزم من تدابير على المستوى القانوني والتنظيمي من أجل حذف المؤسسات العمومية والمؤسسات التي لم يعد وجودها يقدم الفعالية اللازمة.

ويأتي اعتماد هذا المرسوم، حسب الوزير، تنفيذًا لتعليمات الملك محمد السادس، الواردة في خطابه الموجه إلى

والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وحسب مراقبين فالعاهل المغربي كان واضحا في خطاب العرش الأخير بتركيزه على إصلاح الإدارة كمحور أساسي في أي عملية تنموية تحتاج إلى تنقيتها من كل الشوائب التي تعرقل الإصلاح، وهذا يعزز تفعيل جميع القرارات التي جاءت في خطاب العرش الأخير.

وكان العاهل المغربي قد دشّن مرحلة جديدة في التعاطي مع إخلالات مؤسسات الإدارة والتي لطالما حذرنا وطالبها بتحمل مسؤولياتها.

وبالفعل، فقد أعفى وزراء ومُنع مسؤولون من تحمل أي مسؤولية مستقبلا بعدما فشلوا في طريقة التدبير لشؤون مؤسساتهم وتغيب الحوكمة المثلن.

ويأتي تنبيه الوزير محمد بنشعوب إلى العراقيين التي يواجهها إصلاح الإدارة، في وقت تعاني فيه المرافق العمومية من عدة نقائص تتعلق بالضعف في الأداء وفي جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، حسبما تضمنه خطاب ملكي سابق، للعاهل الذي أوضح أنها تعاني كذلك من التضخم ومن قلة

تواجه حملة الإصلاح التي أطلقها الملك المغربي محمد السادس و تنفذها الوزارات المعنية عقبات كبيرة حيث تحركت جهات نافذة في محاولة منها لعرقلة هذه العملية، وهو ما كشف عنه وزير الاقتصاد الذي شدد على أن بلاده ستتمضي قدما في تنفيذ إصلاح الإدارة رغم تحرك ما وصفه بـ"جيوب المقاومة" لعرقلة ذلك.

محمد مامون العلو

الرباط - كشف محمد بنشعوب وزير الاقتصاد والمالية المغربي، الثلاثاء، عن وجود جهات بدأت تتحرك لعرقلة إصلاح القطاع العام وحذف مؤسسات عمومية وإدماج بعضها الآخر، مؤكدا أن الإصلاح لا بد منه، وأنه سيتم الذهاب فيه بعيدا رغم وجود جهات للمقاومة بدأت تتحرك للوقوف ضده.

وأعتبر الوزير المغربي أمام لجنة المالية بمجلس النواب، أن الأزمة التي تسبب فيها فايروس كورونا فرضت ضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

رشيد لزرق

جنا ينتهي إلى العدالة والتنمية يعرقل أي إصلاح إداري



وأكد رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ابن طفيل القنيطرة، في تصريح له "العرب، أن الوزير بنشعوب معني بشكل خاص بتزليل خطاب العرش، في إصلاح القطاع العام والعمل على مواجهة كل العراقيل في اتجاه حذف مؤسسات عمومية وإدماج بعضها الآخر مشيرا إلى أن ذلك يشمل أيضا معالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والشركات العمومية، بغية تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها،

## سجن الصحافي خالد درارني يوسع دائرة الغضب السياسي في الجزائر

## إخوان الجزائر يهيمون على مبادرة كسر الجمود السياسي

وباتت الثورة المضادة مصطلحا واسع التداول خلال الآونة الأخيرة في الجزائر، فالمعارضة السياسية والحراك الشعبي يتهمان السلطة القائمة بكونها وجها لأخر للنظام يقود ثورة مضادة لإجهاض طموحات التغيير السياسي في البلاد.

أما السلطة فهي الأخرى تروج لثورة مضادة لكل من يعترضها في تنفيذ سياسيتها وتدرج في ذلك من تسميهم بـ"جيوب النظام البوتفليقي"، ولم تسلم منها حتى الدوائر والمؤسسات الحكومية المحلية المتهمه في بعض الأحيان بالولاء للنظام السابق وافتعال الأزمات لتاليب الشارع على السلطات العمومية.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون قد جزم في تصريحاته الأخيرة بأن "الأحداث المتراكمة التي عاشتها البلاد خلال إجازة عيد الأضحى كالحرقاوق وتقص السيولة المالية وتذبذب توزيع المياه هي أحداث متفصلة من طرف جهات تغذ مؤامرة ضد سلطته".

وعن جسم المبادرة السياسية المعلن عنها الثلاثاء في العاصمة، ذكر رئيس حزب الفجر الجديد طاهر بن بعبيش، بأن "المبادرة هي مبادرة وطنية أكثر منها سياسية بدليل تنوع تركيبة المشاركين فيها التي لم تقتصر على الكيانات الحزبية، إنما انفتحت على مشاركة المجتمع المدني من جمعيات ونقابات وشخصيات ناشطة".

الجزائر - اطلق العشرات من الشخصيات والناشطين السياسيين "مبادرة القوى الوطنية للإصلاح" في خطوة تستهدف تحريك البحيرة السياسية الراكدة في البلاد بسبب الأوضاع التي فرضتها جائحة كورونا منذ نحو خمسة أشهر.

وكان الحضور الإخواني لافتا في المبادرة، على غرار رئيس حركة البناء الوطني والمرشح الرئاسي السابق عبدالقادر بن قرينة، وعدد من المناضلين البارزين، كما سُجّل حضور وجوه من أحزاب علمانية وديمقراطية كما هو الشأن بالنسبة لحزب جيل جديد. وخيمت أجواء الاستفهام في الحراك الشعبي المرتقبة عودته إلى الاحتجاج في الشارع، مع أول رفع للإجراءات الصحية المفروضة من طرف الحكومة منذ شهر مارس الماضي، وفي حالة الانسداد السياسي المسجل في البلاد تحت ضغط القبضة الأمنية للسلطة.

وأكد في هذا الشأن رئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قرينة، أن "الشعب الجزائري لا يزال ينتظر تجسيد جميع مطالبه بالتغيير السياسي العميق في حراك 22 فبراير". وأضاف "إن الجزائر حافظت على مؤسسات الدولة وسط وضع استثنائي خطير بفضل الشعب ومؤسسة الجيش، وبفضل مسار دستور وإن لم يكن الأمثل، إلا أنه كان المسار الوحيد الآمن".

وتكليف قضية خالد درارني بطريقة مختلفة".

وكان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، قد وصف الصحافي المذكور في تصريح لوسائل إعلام محلية بـ"الخارجي" (الخبر)، في إشارة إلى معطيات حول تواصل درارني مع سفارة معينة في الجزائر، وهو ما اعتبر توجيها مبطنا للقضاء الذي حكم عليه.

وعبرت أحزاب جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارضين للسلطة عن دعمها للصحافي خالد درارني المدان بعقوبة ثلاث سنوات سجنا نافذا وغرامة مالية قدرها 500 دولار، بتهمته المساس بالوحدة الوطنية والتحرش على التجمهر غير المسلح.

واستنكر بيان جبهة القوى الاشتراكية، الحكم الصادر في حق درارني وأدرجه في خانة "تجريم الفعل السياسي وتكميم الإراء الحرة والمستقلة"، وتوقع بالمقابل أن "تؤدي الأحكام القضائية إلى تفاقم الأزمة في البلاد".

أما رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية محسن بلعباس، فقد أدان من جهته الحكم القضائي الصادر في حق الإعلامي المذكور، والعامل لحساب قناة تلفزيونية فرنسية ومراسل منظمة "مراسلون بلا حدود" في الجزائر، العقوبة القضائية وأدرجها في خانة "القمع السياسي المتفاحم، والذي صار لا يمكن تحمله ولا تقبله".

وصعد ناشطون ومدونون من وتيرة الانتقاد والغضب ضد السلطة التي يتهمونها "بممارسة الكيل بمكيالين"، ووصفوا الحكم القضائي بـ"الجائر والتعسفي"، الذي لا يمكن أن يكون مؤشرا على التوجه لبناء جزائر جديدة.

وأطلق زملاء الصحافي المسجون عريضة للتوقيع مفتوحة لمختلف الفعاليات الاجتماعية، من أجل الضغط على السلطة لإطلاق سراح خالد درارني، الذي تفاجأ بحكم قضائي وصف بـ"القاسي والتعسفي"، إلى جانب تنظيم وقفة احتجاجية أمام مبنى محكمة سيدي امحمد بالعاصمة التي أصدرت الحكم المذكور.



حرية التعبير على المحك

صابر بليدي

الجزائر - توسعت دائرة الغضب على الحكم القضائي الصادر بحق الإعلامي الجزائري خالد درارني، لتشمل عددا من الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات المستقلة، فيما سعد صحافيون جزائريون من وتيرة الانتقاد للحكم القضائي القاضي بسجنه ثلاث سنوات نافذة.

وأجمعت جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب العمال، على "التهديد الجاثم على بقايا مكتسبات الديمقراطية والحرية السياسية والإعلامية في البلاد، نتيجة تصعيد السلطة لسياسة القمع ضد المعارضين والناشطين والمدونين والإعلاميين الناقدين".

وذكر بيان لحزب العمال اليساري، بأن "الأمانة العامة للحزب تتقاسم مع المكتب السياسي مشاعر السخط والغضب الذي أصاب الصحافيين والصحافيات في الجزائر ومن خلالهم كل الجزائريين المتمسكين بالديمقراطية والحرية، إثر الإدانة التعسفية غير المفهومة في حق الصحافي خالد درارني".

وأضاف "بالنسبة إلى الحزب لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية من دون تعددية سياسية ودون حرية إعلامية، وأن إدانة درارني هي إدانة للصحافة الجزائرية برمتها ولكل رأي حر، وعليه فإن الحزب يضم صوته إلى صوت المطلب الديمقراطي الملج المتمثل في الإفراج الفوري عن درارني وكل المعتقلين السياسيين".